

المشهد السياسي

أزمة «الميفاسنتر» بعد «الأقدمية» الانتخابات في خطر؟

«عملية انتحارية ناجحة»، هكذا اختصر وزير الداخلية نهاد المشنوق، الانقسام، خلال اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بإجراء الانتخابات النيابية، حول إقامة «الميفاسنتر». أزمة جديدة ولدت أمس، تضاف إلى أزمة مرسوم الأقدمية، تهدد الاستقرار السياسي والانتخابات النيابية المقبلة



الحريري يترأس اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بتطبيق قانون الانتخاب أمس (دالاتي ونهرا)

طلال أرسلان الذي كان قد رفض سابقاً «الميفاسنتر»، فيما اتخذ الوزراء علي حسن خليل ومحمد فنيش وعلي قانصو ويوسف فنيانوس وأمين شقير موقفاً معترضاً على طرح باسيل، بسبب ضيق الوقت وصعوبة تنفيذ الخطوة في الأشهر المقبلة. في المقابل، أعلن باسيل تأييده لخطوة التسجيل المسبق للمناخبين الراغبين الاقتراع في أماكن سكنهم، بعد أن رفض التيار الوطني الحز هذا الأمر مراراً في الماضي، ما سبب أزمة في حينها داخل اللجنة وخارجها.

وأمام المواقف المتضاربة، أكد وزير الداخلية نهاد المشنوق، خلال الاجتماع، أن هناك صعوبة فائقة لإقامة «الميفاسنتر» بسبب ضيق الوقت أمام المهل الانتخابية. وقال أمام الوزراء: «إن أردتم أن نقيم الميفاسنتر الآن، فلا مشكلة، أنا مستعد. لكن الوقت ضيق ولا نملك أكثر من منتصف شباط لتحقيقها، وإن أصرتهم فإن هذا الأمر بمثابة عملية انتحارية، لكننا عملية

وكلفتها المرتفعة، والخلاف لاحقاً على طريقة التلزم للشركات المتخصصة في إصدارها. وبعد اعتكاف اللجنة عن الاجتماع بسبب المماطلة ولاحقاً بسبب أزمة الرئيس سعد الحريري

بري: الانتخابات في موعدها ولا أحد يستطيع تهديدها

وإجباره على تقديم استقالته في السعودية، تغيرت مواقف بعض القوى من مسألة «الميفاسنتر» ومسألة التسجيل المسبق، إذ انقسم الوزراء أمس بين رافض لهذه الخطوة ومؤيد لها؛ فاقترح باسيل لقي دعماً من الحريري والوزير بيار بو عاصي والوزير

غير أماكن سكنهم. وعلى رغم أن جميع القوى السياسية تؤكد حرصها على إجراء الانتخابات في موعدها، بدت الأزمة الجديدة تهدد جدياً للاستحقاق الانتخابي، خصوصاً في ظل الانقسام الحاد الذي سجل خلال الجلسة بين رافضي «الميفاسنتر» ومؤيديه، وما نقله وزراء شاركوا في الاجتماع عن لسان وزير الخارجية جبران باسيل قوله إن «الخلاف يهدد بأزمة كبيرة»، وتصريحه بعد اجتماع تكتل التغيير والإصلاح عن أن «إسقاط إصلاحات قانون الانتخاب يؤدي إلى الطعن بنتائج».

وسجل انقسام حاد خلال جلسة اللجنة، بعد أن أعاد باسيل طرح مسألة «الميفاسنتر» على خلفية الإصلاحات الجديدة في القانون الانتخابي وضرورة تحقيقها، خصوصاً أن البطاقة المغنطة سقطت من حسابات اللجنة الانتخابية في الأشهر الماضية، بسبب ضيق الوقت لاعتمادها

أزمة سياسية جديدة أمس خلال اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بتطبيق قانون الانتخاب، بعد استعارة الخلاف حول إنشاء مراكز «الميفاسنتر» لاقتراع المواطنين في

فيما لا تزال أزمة مرسوم الأقدمية لدورة عام 1994 مندلعة بين الرئيس ميشال عون وسعد الحريري من جهة والرئيس نبيه بري من جهة أخرى، برزت

المشنوق: قد نتحالف مع حركة أمل

أكد الوزير نهاد المشنوق أن الانتخابات النيابية ستجري في موعدها، مؤكداً ترشحه على لائحة الرئيس سعد الحريري في بيروت. وفي مقابلة مع قناة «أوتي في»، علق على مسألة المنافسة مع الحريري حول الصوت التفضيلي، وتمنى أن يكون هناك تفاهم وآليات انتخابية تأخذ بالاعتبار حاجات المرشحين لما يبقى عن الرئيس الحريري». ونفى أن يكون المستقبل سيتحالف مع حزب الله، مشيراً إلى أن التحالف ممكن مع حركة أمل في بعض الدوائر. وحول العلاقة مع «القوات اللبنانية»، قال «أفضل تعبير عادية»، مشيراً إلى أن «هناك ندوباً بالعلاقة، وهذا يعالج مع الوقت. وليس هناك باب مغلق. هناك خلافات وعدم تفاهم على بعض الأمور تحتاج إلى وقت».

وعن انتهاء أزمة استقالة الرئيس الحريري، قال: «طوبناها وهناك اندفاع أكثر للمزيد من العمل وتحقيق النتائج». وفي ما يتعلق بالعلاقة مع السعودية، أوضح «أننا مررنا بظرف سياسي توترت فيه الأجواء السياسية بسبب المواقف التي تؤخذ، كالموت لآل سعود والمظاهرات اليمينية في بيروت. الآن تجاوزنا هذه المرحلة نسبياً، ولا يمكنني إلا رؤية الحريري يزور السعودية، ولا يمكن أن أراه خارج هذا الإطار».